



## أسس مقترحة لدراسة جدوى برنامج البعثات الدراسية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقيية

م.م ازهار هادي رشيد العتابي

الملخص :

بعد التعليم جزء من منظومة المجتمع ، يؤثر في الأجزاء الأخرى من المنظومة ويتأثر بها ، وقد شهد العصر الحالي تغيرات سريعة ومتلاحقة في المجالات الاقتصادية والعلمية والسياسية كافة ، تمثل عوامل الضغط على منظومات المجتمع عامة ، والتعليم خاصة ، وقد أدى ذلك إلى تنامي دور الجامعات في المجتمعات الحديثة ليس بكونها مراكز إشعاع فكري وعلمي فحسب بل مراكز الإبداع والمساهمة في التنمية الاقتصادية والإنسانية والارتقاء بالمجتمع عن طريق توظيف أمثل للموارد الطبيعية والبشرية .

ونحن في عراقتنا الحبيب، ونتيجة للظروف العصيبة التي مررنا ، فإن البنى الفوقية لمجتمعنا متمثلة بمراكز الثقافة والعلم والإبداع وعلى رأسها الجامعات والتعليم العالي بوصفها قمة الهرم الفوقي يمر بأزمة حادة وهي انفصال طبيعي للظروف القاهرة التي مر بها بلدنا من حروب وحصار وأزمة اقتصادية وتبخر في السياسات التعليمية. وحقيقة أن واقع التعليم العالي لا يليبي حاجات وطننا وطموحات شعبه، ولا يؤهله لمواكبة التطورات الهائلة في ميادين العلم والتكنولوجيا والنظم التعليمية الحديثة ، لذلك أصبحت عملية إعادة النظر في بنظم التعليم العالي في عراقتنا والارتقاء بها ضرورة ملحة لا تقل أهمية عن عملية إعادة تأهيل وتطوير البنى التحتية والخدمات الأساسية .

لذا فإن الحاجة إلى برنامج للبعثات الدراسية العلمية المختلفة يظهر جلياً في هذه المرحلة ، حيث يعد برنامج البعثات الدراسية الذي أطلقته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عام (2006) بعد انقطاع طويلاً من الضرورات الحيوية ليس لقطعان التعليم العالي وحسب بل لمجمل عملية التغيير الجذري في العراق الجديد، حيث أن البعثات الدراسية خطوة أساسية لإعادة ترتيب موقع العراق بالنسبة لما يحصل بالعالم ، ومؤشرًا ذا دلالات بالغة الأهمية على إن العراق وب رغم ظروفه الحالية والمعرفة بسير باتجاه البناء والتقدم ، حيث تقوم الوزارة بدور فعال لجعل التعليم العالي من بين أولويات الدولة والمجتمع، عن طريق تركيزها على إطلاق البعثات الدراسية ، في إطار برنامج مستمر على مدى السنوات المقبلة والسعى لفتح قنوات جديدة لتحديث معلومات إلتدريسين ، عن طريق إفادتهم بدورات قصيرة أو متعددة الأمد على أمل أن يسهم برنامج البعثات الدراسية في تأمين حاجة العراق من التخصصات العلمية المتقدمة ، وينحو باتجاه ترتيب ما تم وصفه (البيت العلمي العراقي) ويسس أرضية علمية جادة ورصينة.

لذا فإن دراسة موضوع جدوى برنامج البعثات الدراسية وإعطائه الأهمية المناسبة والتي نضعها أمام أنظار قيادي التعليم العالي المقربين لوضع الخطط الكافية بمعالجه كل مظاهر وسبب من أسباب أزمة التعليم العالي والتي حاولنا أن نؤشر لأهمها . والأهم من ذلك هو العمل الجاد والدعوب لتنفيذ هذه الخطط وتوفير كل مستلزمات إنجاجها . وهذا بالتأكيد ليس مسؤولية قيادي التعليم العالي فحسب، بل أنها مسؤولية وطنية تضامنية.



يهدف البحث الحالي إلى وضع أساس مقتربة لأجراء دراسة جدوى لبرنامج البعثات الدراسية . ويتحدد البحث الحالي ببرنامج البعثات الدراسية الذي أطلقته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لعام 2006 .

#### خطوات الدراسة

تقوم الباحثة في هذا الفصل بتوضيح الخطوات الأساسية المطلوبة لأجراء دراسة الجدوى الاقتصادية لبرنامج البعثات الدراسية كمشروع اقتصادي ووفقاً لخطوات محددة علمية .

حيث أن دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية لأي مشروع أو برنامج تتطلب تهيئة ما يسمى بجدواً التدفقات النقدية للمشروع المقترن لمعرفة عوائده وتكليفه المباشرة أو غير المباشرة وبالقيمة الحالية لفرض قبول المشروع أو رفضه ، وبالتالي ترتيبها حسب أفضليتها ، وهو الهدف من عملية التقييم .

كما خرجت الباحثة بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات والمقترنات بما يحقق أهداف البحث .

#### "Proposed basis to study the advantage of scholarships program in the Iraqi ministry of Higher Education and Scientific research"

Education is regard as one part of the society system which has an effect on the other parts within this system . The present time witness rapidly and subsequent changes in the political , Economic and scientific fields in general and in Educational in particular leading to development in the role of universities which they consider the centers of innovation in the all fields of society .

So , the need of scholarships is very important now days , and the scholarships program leading by the ministry of higher Education and scientific research for the year ( 2006)is one of the vital necessities not only in the Educational field but in the field of changing in new Iraq because scholarships are primary aim to rearrange the place of Iraq in the whole world .

The researcher she did the light on the basic steps to study the Economic advantage of the scholarships as Economic project depending on specify and scientific steps requiring preparing the so called a schedule of monetary support for the proposed project to know its direct and indirect costs and revenues to agree or refuse it , The researcher reached at some of conclusions and suggestions supporting the aim of this study .



### أهمية البحث وال الحاجة إليه :

من المسلم به أننا نعيش حالياً ما يسمى بعصر المعلوماتية والثورة التكنولوجية المتسارعة، ومن مؤشرات ذلك هو الـ **كم الهائل من المعلومات والإنجازات العلمية التي أصبحت ممكناً التداول بفضل وسائل الاتصالات الحديثة من شبكة إنترنت وقنوات فضائية والاتصال بالأقمار الصناعية**، والسمة الأبرز لعصرنا هي دخول منجزات العلم والتكنولوجية في كل مفصل من مفاصل الحياة لدرجة أصبح فيها مقياس تقدم الأمم هو مقدار تعاطيها المنجزات العلمية والتكنولوجية، والأهم من ذلك هو مقدار إنتاجها تلك المنجزات.

ويعد التعليم جزءاً من منظومة المجتمع ، يؤثر في الأجزاء الأخرى من المنظومة ويتأثر بها ، فمنظومة أي مجتمع جزء من المنظومة العالمية تؤثر فيها بقدر إمكانياتها وقدراتها وتأثير في بها . وتشكل هذه المنظومة عوامل ضغط على منظومة المجتمع المحلي ، ومن ثم تؤثر في التعليم بوصفه جزءاً من منظومة المجتمع ، وتحتفل شدة الضغط تبعاً لاختلاف العصر ، وقد شهد العصر الحالي تغيرات سريعة ومترابطة في المجالات الاقتصادية والعلمية والسياسية كافية ، تمثل عوامل الضغط على منظومات المجتمع عامة ، والتعليم خاصة ( محمد ، ص 3 ) . وقد أدى ذلك إلى تأسيس دور الجامعات في المجتمعات الحديثة ليس بكونها مراكز إشعاع فكري وعلمي فحسب بل مراكز للإبداع والمساهمة في التنمية الاقتصادية والإنسانية والارتقاء بالمجتمع عن طريق توظيف أمثل للموارد الطبيعية والبشرية .

ونحن في عراقنا الحبيب ، ونتيجة للظروف العصيبة التي مررتنا بها متمثلة بثلاثة حروب كارثية وأكثر من (12) سنة حصار ومن ثم ظروف الاحتلال ، فإن البنى التحتية تعرضت إلى دمار شامل وتخريب مروع تركت آثاراً سلبية هائلة على البنى الفوقية لمجتمعنا متمثلة بمراكز الثقافة والعلم والإبداع وعلى رأسها الجامعات ومعاهد التعليم العالي بوصفها قمة الهرم الفوقي ( العبيدي ، ص 2 ) .

وعن طريق ما تقدم نرى أن التعليم العالي في العراق يمر بأزمة حادة وهي انعكاس طبيعي للظروف القاهرة التي مر بها بلدنا من حروب وحصار وأزمة اقتصادية وتخبط في السياسات التعليمية . وتجلى مظاهر هذه الأزمة وأسبابها في أركان التعليم العالي الثلاثة وهي :

- 1. الطالب :** الطالب الجامعي يفتقر أصلاً إلى التأهيل المناسب نتيجة للتدهور الذي أصاب التعليم الابتدائي والثانوي ، وهو يتسم بضعف الحافز للتحصيل الدراسي نتيجة للافاق المستقبلية المحدودة في توفر فرص عمل مناسبة وعدم وجود خطة منهجية لاستيعاب أعداد الخريجين المتزايدة.
- 2. الأستاذ الجامعي :** الأستاذ الجامعي قد انخفض أداؤه بشكل ملحوظ بسبب الظروف المعيشية البالغة الصعوبة وافتقاره إلى فرص تطوير المهارات المتمثلة بالبعثات والدورات التدريبية والمشاركة في الندوات والمؤتمرات الدولية.
- 3. النظام التعليمي ومستلزماته :** فقد أصيب النظام التعليمي هو الآخر بتدهور شمل كل مفاصله من قوانين وتعليمات مرتبطة ، إلى قيادات علمية تفتقر في معظم الأحيان إلى الكفاءة ، وإلى فقر في المستلزمات الدراسية من مختبرات ومكتبات وأبنية جامعية وأقسام داخلية ملائمة ( حميد ، ص 3 ) .



وكما هو متعارف، أن قطاع التعليم في الدولة هو من أهم القطاعات الإنتاجية لرأس المال البشري وال العراق يمتلك عقولاً بشرية هائلة ، لكنها ما زالت تحتاج إلى التوظيف ، وهانحن في العراق وبعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على التغيير القسري، ما زال قطاع التعليم عموماً ومجال الاستثمارات لرأس المال البشري في العراق خصوصاً معذوماً ، بل لا توجد أن صح التعبير (نجم ، ص 1).

وحقيقة أن واقع التعليم العالي لا يلي حاجات وطننا وطموحات شعبه، ولا يؤهله مواكبة التطورات الهائلة في ميادين العلم والتكنولوجيا والنظم التعليمية الحديثة ، لذلك أصبحت عملية إعادة النظر بنظم التعليم العالي في عراقتنا والارتفاع بها ضرورة ملحة لا تقل أهمية عن عملية إعادة تأهيل وتطوير البنى التحتية والخدمات الأساسية (حميد ، ص 1).

لذا فإن الحاجة إلى برنامج للبعثات الدراسية العلمية المختلفة يظهر جلياً في هذه المرحلة ، حيث يعد برنامج البعثات الدراسية الذي أطلقته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لعام (2006) بعد انقطاع طويل من الضرورات الحيوية ليس لقطاع التعليم العالي فحسب بل لمجمل عملية التغيير الجذري في العراق الجديد ، حيث أن المستجدات العلمية والتكنولوجية في العالم الآن تجعل من البعثات الدراسية خطوة أساسية لإعادة ترتيب موقع العراق بالنسبة لما يحصل بالعالم ، ومؤشرًا ذا دلالات بالغة الأهمية على أن العراق وبرغم ظروفه الحالية والمعروفة يسير باتجاه البناء والتقدم ، حيث تقوم الوزارة بدور فعال لجعل التعليم العالي من بين أولويات الدولة والمجتمع، عن طريق تركيزها على إطلاق البعثات الدراسية ، في إطار برنامج مستمر على مدى السنوات المقبلة والسعى لفتح قنوات جديدة لتحديث معلومات التدريسين ، عن طريق إيفادهم بدورات قصيرة أو متوسطة الأمد على أمل أن يسهم برنامج البعثات الدراسية في تأمين حاجة العراق من التخصصات العلمية المقدمة ، وبنحو يتيح ترتيب ما تم وصفه بـ (البيت العلمي العراقي) ويؤسس أرضية علمية جادة ورصينة (المظفر ، ص 2).

وبناءً على ما تقدم ومن أجل النهوض بالتعليم العالي والارتفاع به إلى المستوى الذي يؤهله لريادة عملية التغيير والبناء في عراقتنا الجديد ، فإن دراسة موضوع جدوى برنامج البعثات الدراسية وإعطائه الأهمية المناسبة والتي نضعها أمام أنظار قيادي التعليم العالي المقربين لوضع الخطة الكفيلة بمعالجة كل مظاهر وسبب من أسباب أزمة التعليم العالي والتي حاولنا أن نؤشر لأهمها . والأهم من ذلك هو العمل الجاد والدؤوب لتنفيذ هذه الخطة وتوفير كل مستلزمات إنجاحها . وهذا بالتأكيد ليس مسؤولية قيادي التعليم العالي فحسب ، بل أنها مسؤولية وطنية تضامنية .

#### **الاهتمام بالأستاذ الجامعي:**

التعليم الجامعي كما مر ذكره يقوم على ثلاثة أركان أساسية هي " الطالب - الأستاذ - النظام التعليمي " ، ومن أهم أسباب أزمة التعليم العالي في العراق هو ما واجهه الأستاذ الجامعي من معاناة مادية و معنوية ، ففي بعض المراحل كان راتب الأستاذ الجامعي ما يعادل (خمسة دولارات فقط) هذه المعاناة المادية تركت بصماتها جلية على كل مفردات أداء الأستاذ الجامعي وحتى على الجانب الاعتباري والمعنوي والذي يتضرر أيضاً بفعل جملة من القرارات والأنظمة التي سلبت الأستاذ الجامعي معظم صلاحياته في تقرير المسيرة التعليمية ومفردات المناهج وأسلوب إدارة الامتحانات ، وإذا كان الجانب المادي للأستاذ الجامعي قد شهد تحسناً ملمسياً خلال الفترة الأخيرة ، إلا أن المسألة تتلزم فترة طويلة من إعادة الثقة ورد الاعتبار . وينبغي الإشارة هنا إلى القصور في عملية تأهيل الأستاذ الجامعي خلال العقددين



الماضيين بسبب النقص الكبير في البعثات والزمالت الدراسية بحيث أصبحت أكثرية الكادر التدريسي هي من خريجي الجامعات العراقية وفي ظل ظروف دراسية وبحثية بالغة الصعوبة ، ومما زاد في ضعف التأهيل والمستوى الأكاديمي لاستاذنا الجامعي هو ضائقة دورات التدريب والمشاركة في الندوات والمؤتمرات الدولية ، بالإضافة إلى شحنة النشريات وصعوبة وسائل الاتصالات .ولإذاء كل ذلك فإن الحاجة تستدعي المباشرة بتكثيف البعثات والزمالت الدراسية والدورات التدريبية وتشجيع المشاركـات في الندوات والمؤتمرات الدولية عن طريق تغطية ولو جزء من نفقات هذه المشاركات ( محمد ، ص 1 ) .

ولا يخفى ما للأستاذ الجامعي العراقي من دور فاعل ومميز في مجال التطوير والبحث العلمي والدراسات المعمقة فضلاً عن المحاضرات الجامعية والأشراف على تخريج دفقات الكادر العلمي في شتى المجالات في داخل العراق أو في خارجه في زمن لاحق من القرن الماضي في بعض الدول حيث كان الأستاذ العراقي يكره على مغادرة بلاده ( العبيدي ، ص 1 ) .

إن إطلاق برنامج البعثات الدراسية الطموح من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي سيكون له بعون الله أفضل النتائج العلمية والعملية والجامعية المؤثرة في مسيرة العراق هذا أذ ما طبق البرنامج بالشكل الصحيح والمرجو منه .

حيث أن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تؤكد باستمرار أنها تسعى لرفد المؤسسات التعليمية العليا ببطاقات جديدة واعدة مؤهلة تاهيلاً علمياً رصيناً وإعادة الهبة إلى قطاع التعليم العالي الذي شهد انقطاعاً واسعاً خلف فجوة كبيرة مع العالم في الشؤون الطبية والعلمية والتقنية .لذلك جاء هذا البرنامج الكبير للبعثات الدراسية للحصول على شهادة الماجستير والدكتوراه .أنها فرصة تقدمها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي للتقديم مثل هذه البعثات الدراسية على وفق الشروط التي حدتها الوزارة لكي يتواصل العراقي في عطائه العلمي ويتطور لنقل هذه الخبرة التي سيحصل عليها من دراسته في البعثة الدراسية إلى الأجيال اللاحقة ومدها بالعلوم والتقنيات الحديثة لأحياء التواصل وتفعيله خدمة لبلدنا العراق .

#### أهداف البحث :

يهدف البحث الحالي إلى

- وضع أساس مقترحة لأجراء دراسة جدوى لبرنامج البعثات الدراسية .

#### حدود البحث :

يتحدد البحث الحالي ببرنامج البعثات الدراسية الذي أطلقته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لعام 2006 .

#### تحديد المصطلحات

##### 1- تعريف البعثة الدراسية :

البعثة (( هي إرسال المؤهل لها ( فرد يتمتع بمؤهلات البعثة ) بموجب نظام البعثات العراقي ) قانون التعليم العالي والبحث العلمي رقم 132 لسنة 1970 المعـد " إلى خارج العراق للحصول على شهادة أكـاديمـية أو فـنـية أو مـهـنية أو لـتـدـريـب أو لـكـلـيـمـاـ مـعـاـ أو القـيـامـ



ببحوث في البلد أو المكان الذي أرسل إليه وقيامه فعلاً بكل ما يقتضي لتحقيق هذا الهدف خلال المدة المحددة لذلك )) مادة ( ١ )

ووفقاً للمادة ( ٤ ) تشمل البعثات ما يلي :

- ١ - بعثة علمية للحصول على شهادة أكاديمية أو مهنية .
  - ٢ - بعثة تدريبية لكتاب مران أو خبرة في فن أو صناعة أو غير ذلك .
  - ٣ - بعثة علمية تدريبية تتراول الغرضين السابقين .
- ( قانون التعليم العالي والبحث العلمي ، رقم ١٣٢ ، لسنة ١٩٧٠ المعدل ) .

## - ٢- تعريف دراسة الجدوى:

هناك من يستخدم مصطلح تقييم المشروعات ، أو تقويم المشروعات ، أو دراسة الجدوى وهذه المصطلحات كلها تعنى " تحديد مدى سلامة المشروع المقترن من جميع جوانبه اقتصادياً وفنياً ومالياً وقومياً ، ومن ثم يتم تحديد المشروعات المقبولة على وفق سلم أولويات يحدد درجة أفضليتها بحيث يمكن الاهتداء بها في تخصيص الموارد الاستثمارية صوب تلك المشروعات ، وتعد دراسات الجدوى أحد عناصر الدخل القومي " ( النجار ، ص ٦ ) .

## - تعريف إبراهيم 2006

دراسة الجدوى هي عبارة عن عملية جمع المعلومات عن مشروع مقترن ومن ثم تحليلها لمعرفة إمكانية تنفيذ ، وتقليل مخاطر وربحية المشروع . وبالتالي يجب معرفة مدى نجاح هذا المشروع أو خسارته مقارنة باحتياجاته ( إبراهيم ، ص 234 ) .

## - تعريف عبد الكريم 1999

أن دراسة الجدوى بالمنظور الاقتصادي هي " أسلوب علمي لتقدير احتمالات نجاح أو فشل مشروع معين أو فكرة استثمارية أو قرار استراتيجي ، قبل التنفيذ الفعلي " ( عبد الكريم ، 1999 ، ص 12 ) .

## دراسة الجدوى الاقتصادية للتعليم

ويمكن تعريف دراسة الجدوى الاقتصادية للتعليم بأنها ما يتحققه نجاح التعليم في ضوء ما يسود هذا العصر من تقدم في مجال المعلومات ، يؤدي إلى تعديل طريقة اكتسابها وما تتطلبه من مهارات جديدة لتحقيق إنتاجية سلعية أو خدمية تكون لها القدرة على المنافسة .

وتحقيق الجدوى الاقتصادية للتعليم هي تحقيق الجودة التعليمية لإعادة النظر في ما يكتسبه التعليم للأفراد من مهارات ومعلومات وطرق تفكير ، وتطورها لتتوافق مع متطلبات المتغيرات التي تفرضها تحديات العصر ( النجار ، ص 53 ) .

## أدبيات البحث :

### Economics Of Education

هناك عدة أسباب وظروف جعلت الاهتمام بقطاع التعليم والتربية يتزايد يوماً بعد آخر ، لاسيما عند الاقتصاديين ، الأمر الذي غالباً ما يكون موضوع دراسة مستقلة بل باب قائماً بذاته من أبواب الاقتصاد والتعليم على السواء ، ذلك ما عرف باسم " اقتصاديات التعليم " ، وهو باب



يوضح كيف يستثمر الإنسان في نفسه وكيف يزيد هذا الاستثمار يزيد مجالات العمل وفرص الاختيار المتاحة أمامه ، وهو بذلك يحرر نفسه ويزيد من رفاهيته الاقتصادية ، حيث بلغت اهتمامات الإنسان بالاستثمار في نفسه جداً حيث بدأ الاقتصاديون معه ينظرون للفرد ذي الخبرات والمواهب العلمية العالية كرأسمالي من حيث زيادة الطلب على خدماته كلما زادت خبراته ، واقتصادياً يهمنا التعليم كصناعة وظيفتها الرئيسة نشر الموجود من المعرفة كما أنها تحاول أن تزيد وتتطور الحجم الموجود من هذه المعرفة ، ولاشك أن كثيراً من الانتباه الذي تحول إلى اقتصاديات التعليم تولد عن النظر كصناعة تستوعب الموارد الاقتصادية كأي صناعة أخرى (الحبيب ، ص 118 - 1250) ، إلا أن صناعة التعليم تختلف في طبيعتها عن الصناعات الأخرى فيما يأتي :

1. لا يباع أنتاج صناعة التعليم مباشرة كإنتاج الصناعات الاستهلاكية مثلاً .
2. الدورة الإنتاجية في هذه الصناعة أطول بكثير منها في الصناعات الأخرى .
3. تقوم هذه الصناعة باستهلاك جانب كبير من إنتاجها الذي يعد مرة أخرى أحد عوامل الإنتاج الازمة لها .
4. ليس من أهدافها تحقيق أقصى قدر من الأرباح .

أن الاقتصاديين يأخذون في الاعتبار التوسعات المخططة في التعليم والتي يجب ربطها بأهداف اقتصادية محددة ، وهنا تبرز مشكلة كيفية قياس القيمة الاقتصادية للتعليم وما هو معدل العائد على الاستثمار في صناعة التعليم حتى يمكن مقارنته بالعوائد الاقتصادية على الاستثمارات الأخرى ، وهنا نتساءل هل الإنفاق على التعليم هو أنفاق استهلاكي أم إنفاق استثماري ؟

وهنا يرى الاقتصاديون اعتبار الإنفاق على التعليم من وجهة نظر الفرد استثماراً إذا كانت رغبة الحصول عليه مرتبطة بأثره على الدخل المتوقع منه وبعد استهلاكاً إذا ارتبطت رغبة الحصول عليه بغرض المعرفة فحسب . وبالنسبة للمجتمع ككل قد يمكن عده استثماراً في بعض الحالات واستهلاكاً في حالات أخرى ، ولكن إذا دُعِّد إنفاقاً معيناً على التعليم بمثابة استثمار فيجب حساب معدل العائد الاقتصادي على هذا الاستثمار ويجب مقارنته بمعدلات العوائد على الاستثمارات الأخرى (إبراهيم ، ص 569 - 571) .

#### **التخطيط في التعليم:**

بعد التعليم وعلى وجه الخصوص بالنسبة للمجتمعات ما قبل الصناعية الوسيلة الفاعلة لزيادة الطاقة الإنتاجية ، وتبعد لذلك عن تخصيص الموارد والى حد كبير للتعليم كشكل من أشكال التكوين الرأسمالي . أن التبني الواسع النطاق لوجهة النظر هذه يعد نقطة الانطلاق لتزايد قبول تخطيط التعليم كجزء أساس للتخطيط الاقتصادي . أن هذا بدوره يبرر تطبيق التقنيات المألفة للتخطيط على القطاع التعليمي (إبراهيم ، ص 576) ، والتخطيط عملية تتم على مختلف المستويات . إلا أن الإستراتيجية العربية للتخطيط ينبغي العمل بها على مستوى الاقتصاد الكلي للمجتمع . ويتضمن هذا الأسلوب الذي حددته الإستراتيجية ، ضرورة ضمان الحصول على نمو متافق لمختلف القطاعات ، إلا أن تحقيق الأهداف القطاعية يتطلب بدوره تخطيط كفؤ لمشاريع كل قطاع بضمنها قطاع التعليم ، أن التقنيات المستخدمة لدراسة الجدوى الاقتصادية في التعليم (مشروع معين) تستخدم مباشرة في



**التخطيط project Appraisal** على مستوى الاقتصاد القومي للبلد (الحبيب ، ص 274).

ولا يمكن أن نعد المنفعة المترتبة على التعليم هي المنفعة الوحيدة له . فالتعليم يحقق للمجتمع منافع كثيرة غير مباشرة وديناميكية وغير قابلة للاقياس ، وهذه قد تكون المنافع الرئيسة للتعليم . فالمนาفع الأكثراً أهمية من بين هذه المنافع تمثل بمساهمة التعليم بتحضر المجتمع ما قبل الصناعي ، وذلك عن طريق إزالة التخلعات القديمة وخلق بدلها نظرة جديدة للحياة أكثر ملائمة للاقتصاد ،

- يميل التعليم المتقدم نحو تشجيع القيام بالبحث وزيادة القدرة الإبداعية . أن المكاسب الاجتماعية لهذه الحصيلة أقل بكثير من مكاسبها النقدية أو المالية .

- **تؤكد الكثير من الدراسات الاقتصادية على أن التعليم يساهم بخلق الاستقرار السياسي** ، وذلك عن طريق خلق مجتمع أكثر انفتاحاً للحياة وأكثر ثقافة وأكثر تماسكاً ، حيث أنه يساعد النخبة المتحللة لتسلم زمام الأمور في المستقبل ، أما أولئك الذين يؤكدون على المنفعة الديناميكية **Dynamic Benefits** للتعليم ، فإنهم يميلون إلى عد التعليم نوعاً من أنواع الثورات الفكرية التي عندما تثور تغير هيكل الإنتاج بأكمله ومن المحتمل أيضاً البنية الاجتماعية التحتانية للاقتصاد القومي (داسكوبتا ، ص 74).

- وبشكل عام تكشف مناقشة المنافع الديناميكية عن دور التعليم في تغيير البيئة الاجتماعية ، حيث أن النظام التعليمي هو أيضاً جزء من هذه البيئة ، إضافة إلى ذلك في أي مجتمع من المجتمعات تساهمن جمهرة المتعلمين برفع مستوى الإدراك العام ، وهذه حصيلة بحد ذاتها تكشف لنا أهمية المنافع الديناميكية (منافع متحركة غير ثابتة) (إبراهيم ، ص 204 – 206).

#### كيفية تمويل البرامج التعليمية:

يعتمد تمويل البرامج التعليمية على السياسة الاقتصادية السائدة وعلى نوع الدخل القومي للبلد ، فالتعليم يتأثر بما يحدث من تغيرات في المنظومة الاقتصادية للمجتمع ، فالزيادة أو العجز في ميزانية الدولة يؤثر في تمويل التعليم ، وهناك عدة طرق لحساب تمويل البرامج التعليمية منها الآتي :-

##### 1 التبؤ باحتياجات القوى البشرية :

ويقوم هذا الأسلوب على دراسة التبؤات عن احتياجات القوى البشرية في المستقبل في مختلف القطاعات وتحديد الاحتياجات إلى الأنواع المختلفة من التعليم ، وهذا يساعد على وضع خطة حالية للتعليم بالاحتياجات المستقبلية .

##### 2 حساب العائد المباشر على التعليم :

يعتمد هذا الأسلوب أساساً على احتساب المكتسبات المادية التي يحصل عليها أفراد حصلوا على درجات مختلفة من التعليم على مدى حياتهم الإنتاجية ثم احتساب التكاليف التعليمية لكل المراحل المختلفة وهكذا يمكن حساب معدل العائد على هذه التكاليف . ولكن لتقييم مختلف البرامج التعليمية يمكن احتساب معدل العائد عليها بطريقة أشمل وذلك عن طريق تحليل التكاليف التي يتحملها المجتمع كلها ومقارنتها بالمنافع الكلية



## Cost – benefit Analysis

وأهم مشكلة تواجه الدول النامية في وضع برامجها التعليمية وتمويلها هي ضخامة الإنفاقات وضخامة الميزانيات اللازمة لتنفيذ هذه البرامج والمشكلة ذات جانبين :

- الجانب الأول : يتمثل في تحديد الميزانية الإجمالية المخصصة للتعليم والتي تتضمن على توجيه قدر معين من الموارد الاقتصادية المحدودة إلى هذه الصناعة

- الجانب الثاني : يتمثل في كيّنية توزيع هذه الموارد على المراحل التعليمية المتعددة بأنواعها المختلفة ونظراً لطول فترة الاسترجاع في هذه الصناعة ، لذا يلزم وضع خطة تعليمية شاملة يراعى فيها ما يأتي :-

1 ما أنواع التعليم التي يجب إعطاؤها أولويات على غيرها .

2 إلى أية درجة يجب التركيز الاهتمام بها أي تحديد برامجها المناسبة .

3 ما السرعة الالزامية لتنفيذ هذه البرامج .

ومن الناحية الاقتصادية علينا أن نفرق عند وضع خطة تعليمية بين نوعين رئيسيين من التعليم وهما :-

1 النوع الأول : هو تعليم ضروري وحتمي ولازم لجميع أفراد المجتمع مثل ( التعليم الأولي أو الإلزامي )

2 النوع الثاني : هو ذلك النوع من التعليم الأكثر تخصصاً في نوعيته وتزداد درجة هذا التخصص تقرضاً وعمقاً كلما اقتربنا من قمة الهرم التعليمي مثل ( البعثات الدراسية التخصصية ) ، وهذا التعليم ليس من الضروري أن يتلقاه كل فرد ولا حتى بنفس القدر ولا نتج عن عدم التخطيط السليم للأعداد المطلوبة منه اختلال يؤدي إلى ضياع للموارد الاقتصادية ، كما يجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار ما يقتضيه ركب التقديم الاقتصادي من ضرورة تنويع الحاجات التعليمية وأن هذا التقديم في حاجة إلى جميع أنواع التعليم بجميع مراحله ( إبراهيم ، ص 577 - 579 ).

## مبررات دراسات الجدوى لبرامج التعليم المختلفة :

تُعد جهود الإنسان والموارد الطبيعية المتاحة في مجتمع من المجتمعات المكونين الأساسية لبناء وإقامة متطلبات الحياة البشرية المناسبة .

فالتقديم الذي يتحققه أي مجتمع من المجتمعات ما هو إلا محصلة التفاعل الذي يتم بينهما ، فكلما زادت ايجابية ذلك التفاعل كلما تحققت درجة أفضل من النقدم والنمو وابتكرت عناصر جديدة لحياة أيسر وأفضل ، ومع أن الجهد البشري ذهنياً كان أو بدنياً عد العامل الأساسي الحاسم في تحقيق أفضل أشكال ذلك التفاعل لتحقيق أفضل النتائج ، إلا أن كفاءة استخدام الإنسان للموارد الطبيعية المتاحة تمثل الخطوة الأولى نحو التقديم والرخاء لأي مجتمع .



ومن هنا تبرز ضرورة الاهتمام بتحقيق أفضل استخدام ممكن للموارد المتاحة لدى المجتمع للحصول على أعلى عائد منها ، أضف إلى ذلك المحافظة على هذه الموارد من سوء الاستخدام أو الضياع أو التلف أو غير ذلك ، ولا يتأتى ذلك ألا بالدراسة العلمية المسبقة لكل مراحل تداول واستخدام هذه الموارد ، أي الاهتمام بدراسة وتحليل المشروعات (داسكوبتا ، ص 56) .

مما تقدم أصبح من الممكن تحديد المبررات الأساسية التي تدعو إلى الاهتمام بدراسات الجدوى الاقتصادية لمشاريع التعليم بال نقاط الآتية :

1. اختلاف أهداف عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية اليوم تماماً مما كانت عليه في خمسينيات القرن الماضي ، ولقد اجمع الاقتصاديون والاجتماعيون على أن التغيير الذي أدخل على هذه العملية المصيرية (التنمية) يشمل مفاهيم ومقومات عديدة ومتباينة وأنه يتطلع إلى تحقيق أهداف مختلفة ، ويستخدم للقيام بها أدوات جديدة تختلف جديعاً عمماً كانت عليه خلال السنوات الماضية . وتعد دراسات الجدوى الاقتصادية من أهم هذه الأدوات وتأكيداً على مصداقية ما ذهبنا إليه ، فإن الدارسين في حقل العلوم الاقتصادية بشكل عام ، ودراسة الجدوى بشكل خاص يؤكدون على أن نجاح عملية التنمية وإمكانيات تفيذ أهدافها وتمويل استثماراتها تعتمد على سلامة دراسات المشاريع المكونة لها ، ويرتكز هذا النجاح على أنجاز هذه الدراسات بدقة وحسب أساليب وأسس صحيحة تبني على إحصاءات دقيقة وعلى تبيّنات تمثل متغيرات المشروع المستقبلية .
2. من الضروري على المشروعات المختلفة أن تحاول استخدام ما يتوفّر لها من رؤوس الأموال أو ما تستطيع الحصول عليه من الأسواق المالية بكفاءة اقتصادية عالية ، تتمثل في الدرس والتمحیص والتحليل قبل اتخاذ القرارات المناسبة ، من هنا بات لزاماً الاهتمام بدراسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة قبل البدء في اتفاق واستخدام قدر من الموارد الاقتصادية والبشرية المتاحة أفضل استخدام ، بهدف الحصول على أعلى عائد منها فضلاً عن المحافظة على هذه الموارد من سوء الاستخدام أو الضياع أو التلف أو غير ذلك . ولا يتأتى ذلك ألا بالدراسة العلمية المسبقة لكل مراحل تداول واستخدام هذه الموارد أي الاهتمام بدراسة وتحليل المشروع ، وذلك هو جوهر عملية تقييم المشروعات .
3. تحديد المعرفة الدقيقة والتفصيلية لمراحل تنفيذ المشروع وعمره الإنتاجي ذلك لأن النمو والتطور الاقتصادي والاجتماعي لا يمكن أن يكون بمعزل عن البعد الزمني إما بالنسبة لتلك المشاريع التي تتولى تقديم خدمات ، كالتعليم والصحة مثلاً فإن عملية المفاضلة تتم باختيار البديل الأفضل باستخدام معيار فاعلية التكاليف شريطة مراعاة نوعية الخدمات وكميتها معاً (عبد العظيم ، ص 12 - 15) .

### دراسة الجدوى الاقتصادية لبرامج التعليم المختلفة

إن ما يموج به العالم من تغيرات ناشئة عن الثورات العلمية لها تأثيراتها في الجدوى الاقتصادية للتعليم ، وتحقيق الجدوى الاقتصادية للتعليم يتطلب تحقق الجودة التعليمية في إعادة النظر في ما يكتسبه التعليم للأفراد من مهارات ومعلومات وطرق تفكير ، وتطويرها لتتوافق مع متطلبات المتغيرات التي تفرضها تحديات العصر ، وتتوقف جودة التعليم على



كفاية تمويله ، ومن ثم فأن هذه التغيرات سوف تؤثر في التعليم وجذوه الاقتصادية ، وتمثل تحديات للتعليم في بعض الدول ، وتمثل هذه التحديات في تحديات أفرزتها الثورات العلمية والتقنية (الموسوي ، ص 4) .

والتعليم يتأثر بما يحدث من تغيرات في المنظومة الاقتصادية للمجتمع ، فالزيادة أو العجز في ميزانية الدولة تؤثر في تمويل التعليم ، وفي الوقت نفسه يؤثر التعليم في المنظومة الاقتصادية لأي دولة ، فنوعية مخرجات التعليم على قدر ما تملكه من مهارات تتلامس أو لا تتلامس مع طبيعة العصر ومتطلبات سوق العمل والإنتاج ، وهذا مما يؤثر في اقتصاد المجتمع سلباً أو إيجاباً . والجذوى الاقتصادي للتعليم تطلب شروطاً ومواصفات خاصة يجب أن تتوافر في المخرجات ، وهذا يفرض مواصفات ومعايير تخضع لها مدخلات النظم التعليمية ، حتى تحقق المخرجات وفق متطلبات المجتمع واحتياجاته .

والعلاقة بين التعليم والاقتصاد تزداد قوتها وفق الظروف السائدة في المجتمع والمتغيرات الخارجية والداخلية ، ولكن العلاقة دائمة وقوية وتكتسب دراسة الجذوى الاقتصادية للتعليم في المجتمع أهمية كبيرة لأن المعرف والمهارات التي توفرها نظم التعليم هي أساس نجاح برامج التنمية وخططها ، ويأتي التعليم على رأس متطلبات الاستثمار البشري من أجل تحقيق أفضل إنتاجية ممكنة ، فالإنسان المتعلم يستطيع أن يزيد التراكمات الرأسمالية المادية ، وأن يرفع مستوى كفاءة استخدامها .

ويتبين مما سبق أن تحقيق الجذوى الاقتصادي للتعليم تتوقف على تحقيق الجودة ، وتحقيق الجودة يتوقف على الاستجابة لمتطلبات العصر ، أي أن يكون التعليم عصرياً وهذا يتطلب أن يكون التخطيط للتعليم ورسم سياسة مستقبلية له في ضوء الفهم الشامل والعميق لما يتطلبه التعليم من تمية وتقديم في المجتمع ، أي أن يستوعب المخاطرون للتعليم متطلبات المجتمع لأجل أحداث التقدم والتطور المطلوب (الحبيب ، ص 275) .

وحيث أن التعليم هو الأساس في النمو الاقتصادي تصبح "معرفة المفاهيم والأفكار الاقتصادية ضرورة للأفراد لتحويلهم إلى أفراد منتجين في المجتمع" ، وقد تم تحديد المعرف الضرورية للفرد في أنها القدرة على تحديد وتعريف وتحليل وتقدير الناتج المترتب على القرارات الاقتصادية واستنتاج الآثار المترتبة عليها بالنسبة للأفراد والسياسة العامة في المجتمع (الموسوي، ص 3) .

ودراسة الجذوى الاقتصادية توفر لنا ما يسمى بالتحليل المالي للمشروع ، وهذا التحليل مهم لكافية المشاريع بغض النظر عن الجهة المنفذة سواء أكانت هذه الجهة (القطاع العام ، الخاص ، المختلط ) ، وتناول دراسة الجذوى الاقتصادية تحليل أثر المشروع المقترن من وجهة نظر المشروع ذاته . ولهذا فإن التقييم المالي يهدف إلى دراسة التدفق أو العائد من وإلى المشروع ، والذي عن طريقه يمكن التعرف على مدى قدرة المشروع على مواجهة احتياجاته وإعطائه العائد الصافي (الربح) بشكل كاف من وجهة نظر الممول سواء أكان الفرد أو المجتمع .

لذا فأن تحقيق دراسة الجذوى الاقتصادية للتعليم ، مرتبطة بتناول ما يتحققه نجاح التعليم في ضوء ما يسود هذا العصر من تقدم في مجال المعلومات ، أدى إلى تعديل طريقة اكتسابها ، وما يتطلبه من مهارات جديدة لتحقيق إنتاجية سلعية أو خدمية تكمن لها القدرة على تمية المجتمع ككل (عبد الكريم ص 124) .



## تاريخ البعثات الدراسية في العراق

إن تاريخ البعثات الدراسية في العراق يرجع إلى العهد الملكي والتي كان اعتمادها يعد عاملاً عظيماً ومؤشرًا على الرقي والتطور في المجتمع. حيث نجد أن أبرز العلماء العراقيين كانوا من نتاج هذه البعثات فالمستوى العالي جداً لمؤلاء المبعوثين سواء قبل البعثات عند اختيارهم لها في العراق، أو عن طريق متابعة المصير الدراسي لهم في الجامعات التي درسوا فيها الذي تشير إليه التقارير العلمية الصادرة عنهم في تلك الجامعات أو ما تشير إليه تقارير الأساتذة المشرفين عليهم، من أن مستوياتهم العلمية وأداءهم العلمي والمهني كان تميزاً جداً في العراق أو في خارجه فمن فضل البقاء والعمل هناك لأسباب شتى، وحرم البلد من تخصصاتهم وخبراتهم، ومن الأسباب الرئيسية التي أدت إلى فشل كثير من الطلبة المبعوثين وعدم عودتهم أن جزء كبيراً منهم كانوا صغار السن إذ أنهم من خريجي الدراسة الإعدادية ولم تكن في القطر جامعات بل كليات ومعاهد عديدة، فكان انتماجهم في الحياة الغربية سريعاً، وتزوج كثير منهم من بنات تلك الدول، ومما زاد الأمر سوءاً أن الملحقات الثقافية لم تكن ذات كفاية عالية في أداء مهامها، وإن كثيراً من العاملين كانوا وفقاً للتقارير ليس بالمستوى الذي يمكن أن يؤدوا واجبهم كما هو مطلوب، يزاد على ذلك عدم كفاية بعض العاملين في مركز الوزارة المسئولية عن البعثات والزمالات الدراسية "وزارة التربية في ذلك الحين"، وكذلك قلة الرواتب والمخصصات الممنوحة للطلبة في اغلب الأقطار المبعوثين إليها، إذ كانت لا تكفي لسد احتياجاتهم، وفي ذلك الوقت تم تشريع نظام البعثات والمساعدات المالية رقم (22) لعام 1964، ساعد هذا الحال مع بiroقراطية تعاملأغلب الملحقات الثقافية لهؤلاء المبعوثين وشعور معظمهم بعدم تمكّنه من الحصول على الوظائف والرواتب الملائمة لعيشهم بالمستوى المناسب لشهادتهم العلمية وخبراتهم العلمية وكذلك توقعهم أنهم لن يجدوا في بلادهم الجامعات والمؤسسات التي تحضنهم وتحقق لهم طموحهم، بسبب التخلف الاقتصادي الذي كان يعيشه العراق في تلك الحقبة، كل ذلك أدى إلى عزوف معظم المبعوثين عن العودة إلى العراق والعمل فيه أيفاء بواجبهم تجاه الوطن أو بالعقود المبرمة معهم.

وعند نشوء الحرب الإسرائيلية العربية في حزيران عام 1967 وهزيمة العرب فيها، بادرت الحكومة العراقية إلى تحسين أوضاعها واستعداداتها العسكرية لمواجهة إسرائيل، وذلك باتخاذ عدد من الإجراءات كان منها إيقاف البعثات العلمية خارج القطر، فأصبحت الحركة العلمية في العراق نتيجة ذلك بضعف كبير وحرم العراق من موارد بشرية مؤهلة تأهيلاً عالياً المستوى، وفي الوقت الذي لم يحقق إيقاف إرسال البعثات العلمية إلى الخارج عوائد مادية تذكر أدى ذلك إلى خسارة كبيرة في الموارد البشرية المؤهلة في جامعات راقية خارج العراق وعدم الإفاداة منها، وهكذا فإن إسرائيل التي هزمت العرب بفضل سلاح العلم، تتراجع أمامها أكثر فأكثر بقطع الصلة بيننا وبين العلم وموارده .

أما في بداية السبعينيات فقد أعيد العمل ببرنامج البعثات العلمية، حيث صدر نظام البعثات ذو الرقم "46" لسنة 1971 لسد الحاجة من الموارد البشرية الازمة لرفد الجامعات والمؤسسات الاقتصادية المختلفة بالتخصصات العلمية المطلوبة ، ولقد تضمن النظام الجديد مرونة عالية في آلية اختيار البعثات والتعامل معها مما ساعد في كفاية هذا النظام هو التعليمات /عدد 1 لسنة 1972 (الملحق واحد) التي ألحقت به وكانت تعنى بأمور المبعوثين وشؤونه .



بدأ برنامج البعثات هذا بداية علمية جيدة وخصص له الدعم المادي اللازم وكان انتقاء المبعوثين على وفق معايير مناسبة أيضاً ، وعندما أغرفت أموال النفط موازنة العراق وفاقت أصبح في أمكان الدولة التوسيع في برنامج البعثات ومن ثم الزمالات والإيفادات والمساعدات الدراسية مما وسع برنامج البعثات العلمية وعمق اختصاصاته ومن ثم زيادة الأنفاق على طالب البعثة أو الزمالة لسد متطلباته الدراسية والمعاشية هو وعائلته أن كانت ترافقه ومع ذلك لم يسلم هذا البرنامج من مظاهر سلبية صاحبته كان لها انعكاسات سيئة على مجمل أهدافه وكان من أهم تلك المظاهر:

**أولاً**: خضوع الكثير من البعثات والزمالات الدراسية للمحاباة والترشيح الحزبي وجعل الولاء للحزب أساساً للحصول على فرصة هذه البعثات مما أدى إلى ترشيح أعداد كبيرة غير مؤهلة علمياً لهذه المهمة .

**ثانياً**: تهافت الكثير من الخريجين ذوي المعدلات الضعيفة للحصول على البعثات لأهداف علمية وإنما لغافن مادية أو اعتبارات اجتماعية

**ثالثاً**: اضمحلال الرغبة في التحصيل العلمي للمبعوثين واقتصر الغاية على الرغبة في السفر والتتمتع بالعيش في أجواء الدول الغربية الساحرة وهذا ما كان يشغل أذهان الكثير من الطلبة الشباب وربما وصل الأمر إلى أن السعي للحصول على بعثة أو زمالة غايته مجازة هذا الصديق أو ذلك الجار. ولقد أستمر (برنامج البعثات) هذا حتى أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات ولكنه كان يسير كالسلحفاة وكان السبب الرئيس في ذلك الحرrop والأزمات التي أدخلنا فيها ذلك النظام (العبيدي ، ص 1 - 3).

لأن برنامج البعثات أُقطع بعد عام (1990) نتيجة لدخول العراق الكويت ، وهذا مما سبب انقطاع العراق عن العالم الخارجي وتأخير التعليم العالي في العراق ، ولقد حاولت وزارة التعليم العالي والبحث العالمي سد النقص الحاصل عن طريق فتح أبواب الدراسات العليا في العراق أمام الدارسين لتعويض النقص الحاصل في الاحتياجات العلمية للجامعات العراقية.

وفيما يلي مجموعة من الجداول توضح أعداد المبعوثون العراقيون موزعين حسب التخصص ودول التخرج ونوع التمويل لسنوات (1958-1970).

جدول (1)

توزيع الخريجين العراقيين العائدين وغير العائدين حسب نوع التمويل للفترة من (1970 - 1958)

مجموع الخريجين			نوع التمويل	-
المجموع	غير عائد	عائد		
1244	133	1111	البعثات الدراسية	-1
614	34	580	الزمالات	-2
79	3	76	الأجزاء الدراسية	-3
2643	165	541	المساعدات المالية	-4
2643	335	2308	المجموع	

المصدر (الحبيب ، ص 104) .



جدول (2)

أعداد المبعوثين العراقيين موزعين حسب التخصص ومناطق التخرج للسنوات (1958 – 1970)

نسبة الاختصاصات العلمية إلى الاختصاصات ككل	المجموع	الاختلافات		البلد	ت
		العلمية	الإنسانية		
% 73,8	122	90	32	الولايات المتحدة الأمريكية	-1
% 88,2	51	45	6	بريطانيا	-2
% 92,1	76	70	6	ألمانيا الاتحادية	-3
% 66,7	27	18	9	البلدان الاشتراكية	-4
% 83,7	49	41	8	بقية البلدان	-5
% 81,2	325	264	61	المجموع	

المصدر (الحبيب ، ص 103).

جدول (3)

النسب المئوية للخريجين العراقيين (المبعوثين) حسب دول التخرج للسنوات (1958 – 1970)

النسبة المئوية	البلدان	ت
% 7,30	البلدان الاشتراكية	-1
% 24,1	الولايات المتحدة الأمريكية	-2
% 16,9	بريطانيا	-3
% 12,1	ألمانيا	-4
% 6,8	الاقطان العربية	-5
% 4,9	بلدان أوروبا الشرقية	-6
% 4,5	البلدان الآسيوية غير العربية	-7

المصدر (الحبيب ، ص 105)

#### خطوات الدراسة

سوف تقوم الباحثة في هذا الفصل بتوضيح الخطوات الأساسية المطلوبة لأجراء دراسة الجدوى الاقتصادية لبرنامج البعثات الدراسية كمشروع اقتصادي ووفقاً للخطوات الآتية :-

- متطلبات دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية لمشروع (برنامج) البعثات الدراسية .

تتطلب دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية لأي مشروع أو برنامج تهيئة ما يسمى بجدول التدفقات النقدية للمشروع لمعرفة عوائده وتكليفه المباشرة أو غير المباشرة وبالقيمة الحالية لغرض قبول المشروع أو رفضه ، وبالتالي ترتيبها حسب أفضليتها ، وهو الهدف من عملية التقييم (عبد العظيم ، ص 56).

إن دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع المقترن تتناول دراسة أثر المشروع على مجمل الاقتصاد الوطني اقتصادياً واجتماعياً ، والمشروع أي كان نوعه يعد خلية في جسم الاقتصاد الوطني ، ولهذا لا يجوز معالجته وتحليله بمعزل عن البيئة التي سينشأ فيها ، يتغذى منها ويغذيها ، فضلاً عن ان تحديد مفهوم المشروع يكونه استخداماً لجانب من الموارد المتاحة



لدى المجتمع بقصد تحقيق الأهداف المرجوة منه وبتحقيق أفضل استخدام ممكن لهذه الموارد وبأعلى قدر من الكفاءة وهذا هو المستهدف في المرحلة الراهنة في أغلب المجتمعات ، أي اعتماد أهمية المشروع من وجهة نظر المجتمع وليس من وجهة نظر المشروع ذاته حيث نلاحظ أن التقييم المالي للمشروع ينصرف نحو تحديد العوائد أي ما يسمى بالعائد المباشر ، أما التقييم الاقتصادي للمشروع فإنه يتناول زواياً أو جوانب أخرى لا يشملها التقييم المالي، أضاف إلى ذلك أن تقديرات التكاليف والعوائد للمشروع لابد أن تختلف من وجهة نظر المجتمع عنها عن وجهة نظر المشروع ذاته كوحدة اقتصادية ومالية مستقلة . وذلك يعني أن المجتمع ينظر إليها على أساس المنفعة الاجتماعية التي تتحققها ، في حين تكون نظرة المشروع الخاصة على مقدار ما يتحققه من عوائد مادية أو نوعية(العائد المباشر)، أضاف إلى ذلك أن أساس تقييم المنافع والتكاليف المباشرة وغير المباشرة ستكون على أساس الموارد المالية المصرفوفة والتي تعكس تكلفة المشروع بالموارد المستخدمة أو على أساس استخدام الأسعار المعدلة التي تعبّر تعبيراً تقريباً من الأسعار الاجتماعية . ويمكن من طريق ذلك التعرف على الاتجاهين المذكورين للمشروع (النجار ، ص 55) .

وبالاً مكان تجزئة عملية دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع إلى ثلاثة مراحل أساسية هي :-

#### **1- المرحلة الأولى : حصر المنافع وتكاليف المشروع**

وتشمل منافع المشروع بما سيترتب عليه وما يقدمه من خدمات طيلة عمر المشروع ، فضلاً عن الآثار والمنافع الخارجية للمشروع - الآثار الاقتصادية والاجتماعية - مثل "رفع المستوى المعاشي للسكان" ، وتغيير نمط الاستهلاك ، وأثر المشروع على ميزان المدفوعات والدخل القومي" ، فضلاً عن مساهماته الأخرى في مجال التعليم والتربية وتطويرهما ، لذا فإن حصر المنافع والتكاليف للمشروع يجب أن يتناول الآثار المباشرة وغير المباشرة له .

#### **2- المرحلة الثانية : تقييم آثار المشروع**

بعد حصر عوائد وكلف المشروع وقياسها بوحدات نقدية ، كما ينبغي تقييم الآثار المتربطة على المشروع سواءً كانت مباشرة أو غير مباشرة

#### **3- المرحلة الثالثة : تحديد فوائد وربحية المشروع :**

يتم في هذه المرحلة تحديد ربحية وفوائد المشروع سواءً كانت (فوائد مالية ، أم فوائد اجتماعية) من وجهة نظر الاقتصاد القومي أو المجتمع ككل .  
 (عبدالكريم، ص 49-50).

- **المكونات الأساسية للدراسات التفصيلية لمشاريع الخدمات ذات المردود غير القابل للقياس الكمي**

هناك مكونات أساسية للدراسات التفصيلية لمشاريع الخدمات ذات المردود غير القابل للقياس الكمي مثل مشاريع "برامج الصحة والتعليم" ، أي إجراء دراسة جدوى دراسة مثل هذه المشاريع ، مع الأخذ بنظر الاعتبار تكيف الدراسة بما يتلاءم مع طبيعة المشروع من جهة وال الحاجة إلى مستوى التفصيل بالنسبة للمشروع من جهة أخرى وهذه المشاريع هي على سبيل المثال لا الحصر (عبد العظيم ، ص ):



- مشاريع التربية والتعليم والجامعات .

وتتضمن دراسة الجدوى مثل هذه المشاريع مثلاً (برنامج البعثات الدراسية) تقديم تقرير عن إجراء دراسة تفصيلية تأخذ بالاعتبار ما يأتي :

أولاً - المعلومات الأولية وتحديد الحالة الراهنة

1. . وتشمل هذه المرحلة جمع المعلومات وإجراء المسوحات الميدانية والتحليلات المكتبة اللازمة المتعلقة بموضوع الدراسة والبرنامج بهدف الوصول إلى تحديد الوضع الراهن مع الأخذ بنظر الاعتبار ما يلي :

ا. السمات والمواقف الجغرافية

ب. عدد السكان في الوقت الحاضر والمستقبل حسب البيئة والجنس وفئات العمر.

ج . تحديد أعداد ونسبة السكان المسؤولين بهذه البعثات الدراسية والمستفيددين منها حسب متغيرات ( الجنس - العمر - التخصص - التحصيل العلمي " من حملة شهادات البكالوريوس والماجستير والدبلوم " ) .

2. تحديد ما هي النتائج المتربعة عن عدم تقديم مثل هذه البعثات الدراسية وأثارها المستقبلية على مستقبل التعليم العالي في العراق بصورة كاملة .

3. تحديد الغرض أو الهدف من هذه البعثات والتي وفرتها الوزارة في الوقت الحالي مع إعطاء كافة المعلومات المتعلقة بها .

4. تحديد الجهات المسؤولة عن تقديم هذه البعثات مع تحديد الجامعات المشمولة بها طيلة مدار البحث .

5- تحديد الأهداف والاحتياجات ونوع التخصصات المطلوبة من قبل الجامعات العراقية مثل هذه البعثات .

ثانياً - بعد الحصول على صورة كاملة عن الوضع الراهن للبعثات الدراسية يتم تحديد الأهداف بعيدة المدى وكذلك الأهداف متوسطة المدى ، ويتم ذلك وفق الاحتياجات والإمكانيات المتاحة والأهداف الوطنية العامة وخطط التنمية القومية وعلى هذا فإن الأمر يتطلب على وجه التحديد ما يأتي :

1. الأهداف الكمية والنوعية العامة على المدى البعيد لمشروع البعثات الدراسية الجديد .

2. الأهداف الكمية والنوعية والتفصيلية على المدى المتوسط لمشروع البعثات الدراسية الجديد .

3. تحديد الاحتياجات والتخصصات المطلوبة من قبل الجامعات العراقية وتوزيعها المكانى وأزمانى مع المخططات الأولية لذلك .



ثالثاً - ترجمة الاحتياجات الفعلية إلى مشاريع وبرامج عمل فعلية ، وهذا يتطلب ما يأتي :

1. تحديد أعداد ونوع التخصصات المطلوبة وتفاصيل البعثات المقترن تفيذها مع تحديد ( مواقعها الجغرافية ) الدول الأجنبية والعربية الموضوعة ضمن نظام أو برنامج البعثات الدراسية والتي سوف يتم الإيفاد لها .
2. تحديد احتياجات هذه البعثات المقترن تفيذها على المدى المتوسط مع تحديد ( مواقعها الجغرافية ) دول الإيفاد المتفق عليها مسبقاً .
3. تحديد الخطط الأولية لمشاريع المرحلة الأولى مع توضيح المؤشرات الخاصة بذلك .
4. تحديد المستلزمات المادية والبشرية لنجاح برنامج البعثات الدراسية .
5. تحديد طريقة وأسلوب التنفيذ والashraf على هذه البعثات الدراسية من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .
6. تحديد مصادر التمويل .

أي مشروع اقتصادي ناجح يتطلب في أحدي أهم خطوات دراسة الجدوى له تحديد مصادر التمويل أي تحديد الآتي :

- أ. تحديد النفقات المالية والتشغيلية الالزمه لتحقيق ونجاح مشروع ( برنامج ) البعثات الدراسية موزعة على سنوات الإيفاد في الدول الأجنبية والعربية المتفق معها .
- ب. تحديد مصادر التمويل المالي سواء من العملة المحلية أم العملة الأجنبية ( المنح ورواتب المبعوثين ) وهذا يتطلب تعاؤنا مشتركاً بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة المالية لتحديد التغطية المالية المطلوبة والالزمه التي يحتاجها برنامج البعثات الدراسية .
- ج. تحديد مدى الفوائد والمربودات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعلمية والثقافية لهذه البعثات على المجتمع العراقي ككل .
- د. وضع الإدارة المطلوبة لإدارة نظام البعثات الدراسية من قنصليات وملحقات ثقافية خاصة لتقديم كل ما يحتاجه طلبة البعثات الدراسية الخارجية في تلك الدول من خدمات مختلفة وهذا يتطلب تعاؤنا مشتركاً بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الخارجية لتقديم ذلك .

#### برنامج البعثات الدراسية الجديد لعام 2006

أطلقت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي برنامجها الكبير للبعثات الدراسية لعام 2006 المخصصة للحصول على شهادة (الدكتوراه - والماجستير ) في جامعات رصينة من دول عالمية متقدمة وفي تخصصات علمية وتقنية وهندسية كثيرة لتمكن الفرصة لشبابنا وشاباتنا ممن يحملون شهادة البكالوريوس أو الماجستير (الموظفين - وغير الموظفين) للتقديم لهذه البعثات .



ووفقاً لما بينته الوزارة فإن هذا البرنامج يهدف من الناحية العلمية والعملية إلى زج أعداد منتخبة مؤهلة تأهيلًا على أساس الكفاءة ومعايير الجدارة الأخرى المستندة إلى الاستحقاق العلمي المجرد بغض النظر طاقتهم الكامنة في صنع المستقبل المثير للعراق ، للتأكد على الأهمية الإستراتيجية لبرنامج البعثات الدراسية ، وما يمكن ان يحدثه من تطور نوعي ليس على صعيد قطاع التعليم العالي والبحث العلمي فحسب، بل وعلى حركة التطور العام للمجتمع العراقي الذي حرم من مثل هذه الفرصة منذ عقود.

ولقد أكدت الوزارة أنها تسعى إلى جعل التعليم العالي من بين أولويات الدولة العراقية والمجتمع عن طريق تركيزها على أطلاق نظام البعثات إلى الخارج في إطار برنامج يستمر لسنوات والسعى إلى فتح قنوات جديدة لتحديث معلومات التدريسيين عن طريق إشراكهم بدورات متباينة المدة في الخارج ، علىأمل أن يسهم برنامج الوزارة الخاص بالبعثات في تأمين حاجة العراق من التخصصات العلمية المتقدمة .

أن مجموع البعثات الدراسية المخصصة للحصول على شهادة الدكتوراه والماجستير التي تم الإعلان عنها (1200) بعثة وهي خطوة مهمة بذاتها الوزارة للنهوض بالتعليم العالي في العراق وتجسير الفجوة التي تفصله عن العالم المتقدم ، بعد طول انقطاع .

ولقد أكدت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أنها بذلك جهداً حثيثاً طوال المدة الماضية للوقوف على احتياجات الجامعات والهيئات التابعة لها ، من التخصصات العلمية، وعرضتها على لجان متخصصة، لتقديمها وتوسيعها وإعادتها إلى الجامعات لتحديثها وفق احتياجاتها الآنية والمستقبلية تمهدأ لاعتمادها عند توزيع حصة كل منها من البعثات وهذه مهمة الوزارة ، حيث يوضح قانون التعليم العالي والبحث العلمي ، رقم (132) ، لسنة (1970) المعدل عن طريق ما تنص عليه المادة الآتية :-

#### المادة الخامسة ( 5 )

يتم تحديد الاحتياجات وانتقاء المبعوثين مثل هذه البعثات من قبل الوزارة عن طريق لجنة عليا تشكل لهذا الغرض ، وهي تضم الآتي :-

1. تؤلف برئاسة الوزير " وزير التعليم العالي والبحث العلمي " أو من ينوب عنه لجنة عليا للبعثات من :

أ. مدير الشؤون الثقافية العام بالوزارة

ب. رؤساء الدوائر العلمية في ديوان الوزارة ورئيس مؤسسة البحث العلمي .

ج. ممثل (أعضاء اللجنة) بدرجة لا تقل عن مدير عام عن كل من الوزارات التالية ( التربية - التخطيط - المالية - الزراعة - الإصلاح الزراعي - الري - المواصلات - الصناعة ) .

د. مدير قسم البعثات و الملاحقات الثقافية في ديوان الوزارة - سكريراً .

2. للوزير أن يضيف إلى اللجنة العليا للبعثات ما لا يزيد عن ثلاثة أعضاء ليتمثل كل منهم مؤسسة ذات علاقة بحاجة البلد للبعثات العلمية .

3. تكون اختصاصات اللجنة العليا للبعثات وضع خطة عامه للبعثات وتعيين فروعها ودرجاتها وشهاداتها حسب حاجة البلد في الفروع التي لا تتوفر دراستها في العراق ،



ولها تغيير هذه الفروع والدرجات والشهادات عند الحاجة . (قانون التعليم العالي والبحث العلمي ، رقم 132 ، لسنة 1970 المعدل ) .

وبينت الوزارة أن البعثات الدراسية الحالية قد وزعت على ست مجاميع رئيسة بموجب الحاجة الماسة لها ، ومدى ندرتها وهي العلوم الطبية والهندسية والصرفه والزراعية والبيطرية والاجتماعية والإنسانية ، وما يقرب من سبعمائه تخصص دقيق ، ولقد قامت الوزارة بتحديد نسبة مئوية للتخصصات العلمية كما يلي :

1. إذ بلغت حصة العلوم الطبية والعلوم الهندسية 25% لكل منها ، بواقع (150) تخصصاً هندسياً .

2. وبلغت حصة كل من العلوم الصرفه والعلوم الإنسانية والاجتماعية 20% لكل منها ، بواقع (114) تخصصاً طبياً ، و(193) تخصص للعلوم الصرفه ، و ، و(163) تخصص للعلوم الاجتماعية والإنسانية .

3. في حين بلغت حصة كل من العلوم الزراعية والبيطرية 10% لكل منها ، بواقع (96) تخصصاً للزراعية والبيطرية .

4. ولقد أكدت الوزارة على أن حصص الجامعات من البعثات الدراسية ستحدد بما يلي :

والمفت للنظر حقاً في هذه البعثات الدراسية أنها أولاً للحصول على شهادة الدكتوراه والماجستير وثانياً من كبريات الجامعات العالمية الرصينة في الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا وألمانيا وفرنسا ومصر وسوهاها من الدول المتقدمة . وهذا يدل على أن الطالب سوف يتلقى أحدث العلوم في حقل تخصصه أكاديمياً وبحثياً وعلمياً وهذا بكل تأكيد يعني التطور العلمي الحي والمطلوب لمجتمعنا في تخصصات متعددة ، وذلك للارتفاع بمستوى شتى العلوم مما يخلق حالة من التكامل الشامل على مستوى التطور الذي سيحصل في مؤسساتنا وجامعاتنا مستقبلاً .

#### شروط التقديم

أكيدت الوزارة أنه سوف يتم تحديد آلية خاصة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في اختيار المرشحين للبعثات الدراسية خارج العراق مؤكددين ضرورة أن يكون الاختيار وفق مبدأ الكفاءة لا غير ، ولقد أكدت الوزارة حرصها على شمول المحافظات العراقية كافة ببرنامج البعثات الدراسية وفق الكثافة السكانية لكل محافظة ، وإنها راعت جملة من الضوابط والمعايير العلمية والموضوعية في توزيع البعثات الدراسية بما يضمن العدالة للعراقيين كافة ، ولقد أوضحت الوزارة أن الشروط المطلوبة للتقديم هي شروط عامة تتعلق باعتماد معدل عام واحد يحدد وفق عدد المتقدمين ، لكل تخصص ، ولكل المتقدمين ، كحد أدنى للمفاضلة ضماناً لعدالة التافت بال معدل العام للمتقدم من حملة شهادة الماجستير الذي يجب أن لا يقل عن (70%) ، وليس كما أعلن سابقاً وهو (75%). وكذلك بالنسبة لحملة شهادة البكالوريوس يجب أن لا يقل عن (70%) أو أن يكون تسلسله من ضمن الرابع الأول وبالنسبة لحملة شهادة الدبلوم العالي قال المصدر أنهم يعاملون على وفق تعادل شهاداتهم .، وأنه سيسمح لغير الموظفين بالتقديم في المحافظات التي ولدوا فيها ، في حين سيسمح لموظفي الدولة من الوزارات كافة ، بالتقديم في محافظات عملهم أو ولادتهم مع منح المرشح الذي يتואض في محافظة ميلاده نقاطاً إضافية وأكيدت الوزارة " أنه في حال عدم وجود العدد



الكاف لشغل حصة أي محافظة من منتسبي الجامعة أو باقى دوائر الدولة، أو من غير الموظفين من تولد تلك المحافظة فسيسمح لمنتسبي الجامعات الأخرى التألف لشغل هذه المقاعد، بعد تعهدهم بالعمل في المحافظة المعنية للمرة التي تحدها الوزارة. وأشار إلى أن الوزارة ستعتمد أيضاً معدل التخرج لشهادتي البكالوريوس والماجستير، واللقب العلمي، والخدمة والอายุ كمعايير للمفاضلة والتآلف بين المرشحين . أما الموظف المتقدم للحصول على إحدى هذه البعثات فيجب أن لا تقل خدمته الوظيفية بعد آخر شهادة عن سنتين على أن يؤيد ذلك بكتاب من دائرته يوضح خدمته ويزكى عدم ممانعتها من ترشيحه ويستثنى من شرط خدمة السنتين كل من حصل على شهادة الماجستير بالفترة المحددة وحصل على معدل 80% فما فوق ، وبالنسبة لمن يحمل شهادة جامعية من خارج العراق فعليه معادلة شهادته .

كما تضمنت شروط التقديم تعهداً بأن لا يكون المتقدم من طلبة الدراسات العليا في الوقت الحالي داخل العراق أو خارجه ، وقد أتاحت الوزارة لمن سيتم قبوله للحصول على أحدى بعثاتها أن يختار الجامعة التي تتناسب مع تخصصه و اختياره .

حيث تنص كل من المادة (6) و (7) من قانون التعليم العالي والبحث العلمي ، رقم (132) ، لسنة (1970) المعدل فيما يخص شروط القبول في البعثات الدراسية وفقاً للاتي :-

#### المادة (6)

تؤلف في الوزارة لجنة مركزية باسم "لجنة انتقاء طلاب البعثات" وتعرف في هذا النظام باللجنة المركزية وتكون برئاسة مدير الشؤون الثقافية العام بديوان الوزارة ، وعضوية عدد من ذوي الاختصاص يختارهم الوزير حسب الحاجة . وسكرتارية مدير قسم البعثات والملحقات الثقافية ، ولللجنة أن تسترشد في مهامها برأي الدوائر العلمية .

#### المادة (7)

يشترط في عضو البعثة توافر الشروط التالية :

- 1 - أن يكون المتقدم :
  - 1 - عراقياً .

ب - قد أكمل أحدى المراحل الدراسية التالية :

- أولاً - الدراسة العالية في جميع مراحلها في مؤسسة علمية معترف بها الوزارة .
- ثانياً - الدراسة الثانوية العراقية أو ما يعادلها .
- ثالثاً - الدراسة في معهد فني أو مهني يقبل فيه خريجو الدراسة المتوسطة أو ما يعادلها وتعترف به وزارة التربية.
- ج - أن يكون ذا جدارة بدنية وعقلية تمكنه من الدراسة وخدمة الدولة بشهادة لجنة طبية .
- د - أن يكون حسن السيرة وغير محكوم عليه بجنابة غير سياسية أو جنحة مخلة بالشرف .



هـ - أن لا يكون راسباً أو مكملاً بسبب الرسوب في السنين الأخيرتين من دراسته بدرس من الدروس ذات العلاقة باختصاص البعثة وللجنة الانتقاء وحدتها تعين هذه الدروس .

و - أن لا يكون متزوجاً بأجنبية ولا تعد الزوجة العربية أو الأجنبية لأغراض هذا النظام إذا كانت من أبوين عربين .

ز - أن لا يكون منتسباً إلى الدراسات العليا داخل العراق .

ح - أن يجتاز اختباراً بال مقابلة الشخصية أمام لجنة للمقابلة تؤلف في الوزارة .

2 - للجنة المقابلة أن تجري اختبارات تحريرية أو تطبيقية لغرض الانتقاء .

3 - للجنة المقابلة أن تفضل بين المتقدمين على أساس درجاتهم العلمية وشهاداتهم وممارستهم واحتياجاتهم وبحوثهم مع ملاحظة مستويات المعاهد التي تخرجوا فيها.

4 - يلغى ترشيح طالب البعثة في حالة عدم التحقق المرشح ببعثته بعد مضي شهر واحد من تاريخ الترشيح .

5 - تلغى بعثة الطالب أو زملاته في حالة عدم التحاقه بأي منهما خلال شهرين من تاريخ توقيع عقده

(قانون التعليم العالي والبحث العلمي ، رقم 132 ، لسنة 1970 ، المعدل )

#### الاستنتاجات

وعن طريق ما سبق تتقدم الباحثة بالاستنتاجات الآتية :

1. يمر التعليم العالي في العراق بأزمة حادة وهي انعكاس طبقي للظروف القاهرة التي مر بها بلدنا من حروب وحصار وأزمات اقتصادية وتحبس في السياسات التعليمية فضلاً عن انقطاعه عن العالم الخارجي نظراً لانقطاع البعثات الدراسية والدورات التأهيلية للتدرسيين مما خلف فجوة كبيرة مع العالم في الشؤون الطلبية والعلمية والتقنية.

2. أن المؤسسات التعليمية العليا في حاجة ماسة لبرنامج البعثات الدراسية لرفد الجامعات العراقية بطبقات جديدة واحدة مؤهلة تأهيلاً علمياً رصيناً مما يعيد الهيئة إلى قطاع التعليم العالي على أن يستمر برنامج البعثات الدراسية خلال السنوات القادمة لسد النقص في التخصصات العلمية المطلوبة.

3. يمكن النهوض بالتعليم العالي في العراق عن طريق الاهتمام بالأستاذ الجامعي وتطوير أدائه عن طريق البعثات والدورات التأهيلية .

4. برنامج البعثات الدراسية الجديد بحاجة إلى إجراء دراسة جدوى لتتمكن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من الاستمرار بهذا البرنامج على مدى السنوات القادمة وهذا يتطلب تعاون مثمر وايجابي بين بعض الوزارات صاحبة الشأن مثل (وزارة المالية ، وزارة التخطيط) .

5. هناك قصور في عملية تأهيل الأستاذ الجامعي عن طريق افتقاره لنظام البعثات والدورات التدريبية والمشاركة في المؤتمرات والندوات الدولية هذا مما يزيد من



خبراتهم وربطهم أكثر بعجلة التقدم لمواجهة التوجهات الجديدة في العلم والتكنولوجيا .

6. نقص كبير في التخصصات المالية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومؤسساتها المختلفة، أثر سلباً على تهيئة المستلزمات الضرورية لأعداد وتهيئة التدريسي (الأستاذ الجامعي) بالشكل المطلوب والذي يلبي حاجة البلد .

7. يعني قطاع التعليم العالي في العراق من أنظمة تعليمية تخلفت كثيراً عن مواكبة التطورات المتأخرة في ميادين العلم والتكنولوجيا في العالم ، وهذا يتطلب تغييرها بما يتلاءم والوقت الحالي وحاجة البلد .

#### التوصيات :-

لنجاح برنامج البعثات الدراسية تقدم الباحثة بالتوصيات الآتية :-

1. أن تحظى الاختصاصات النادرة أو التي يحتاجها البلد بمركز الصدارة في الاختيار أو الترشيح لبرنامج البعثات الدراسية الجديد ، وأن يقل التركيز على الاختصاصات التي يمكن لجامعتنا أن تردد البلد بها ، على أن لا تغفل أهمية تطوير هذه الاختصاصات داخل العراق والأنفاق عليها بصورة مناسبة لاسيما أن كانها في العراق أقل بكثير من كلفتها في البلدان الأخرى .

2. أن يكون انتقاء و اختيار الطلبة المرشحين للبعثات الدراسية من هم بدرجة متمنية جداً علمياً وأخلاقياً وانضباطاً من دون مجاملة أو محاباة .

3. أن يكون الإنفاق على المبعوثين بمستوى يناسب سد احتياجاتهم لكي لا تقف ضاللة الإنفاق أو التفتيت حائلين أمام مواصلة المبعوث سعيه الحثيث للحصول على أفضل النتائج ، وأن لا يضطرره الحال إلى البحث عن مصادر أخرى من الأموال بطرق لا تليق بطالب البعثة .

4. أن تقوم الملحقات الثقافية بمسؤولياتها كاملة وبأعلى المستويات من الكفاية والنزاهة والحكمة ، وأن يكون هدفها الرئيس خدمة المبعوثين وتأمين تحقيق الأهداف المرجوة من بعثاتهم لأن يكون لهم أهداف أخرى .

#### المقترحات :

تقديم الباحثة بالمقترنات الآتية :

1. إجراء دراسة من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي توضح الحاجات الفعلية والتخصصات العلمية المطلوبة للجامعات العراقية عن طريق التعاون مع الجامعات لتحديد احتياجاتها الفعلية مثل هذه التخصصات المختلفة .

2. إجراء دراسة جدوى اقتصادية ومالية لمشروع وبرنامج البعثات الدراسية بشكل عملي عن طريق التعاون بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التخطيط .

3. إجراء دراسة تتبعه لمشروع البعثات عن طريق تتبع مستقبل المبعوثين وتقييم كفاءتهم العلمية .

**المصادر****أولاً - مصادر الانترنت**

1. مراد ، محمد نعمان ، الموقع الصباح الجديد ، تاريخ السحب 2005-2006 ، أخر تحديث للموقع.
2. د. عبد اللطيف، أحمد محمود ، من أجل تطوير التعليم العالي في العراق ، الموقع الصباح الجديد ، تاريخ السحب 2005-2006 .
3. أ.د. العبيدي، ماهر موسى / أكاديمي عراقي . البعثات الدراسية بين الماضي والمستقبل ، الموقع
4. محمد ، غزوan. تراجع مستوى التعليم في العراق أسبابه وسبل معالجته ، الموقع جريدة البينة ، جميع الحقوق محفوظة لجريدة البينة 2005 ، بغداد .
5. د. المظفر ، البعثات الدراسية تسهم في التغيير الجذري للمجتمع ، الموقع جريدة الصباح الجديد ، بغداد .
6. محمد حميد ، زيت ليث . ، الموقع جريدة (الزمان) الدولية ، بغداد ، العدد 2415 - 2006/6/1
7. حميد ، هاشم . وزير التعليم العالي : العراق بحاجة إلى أكثر من (10) ألف بعثة دراسية ، بغداد ، الموقع جريدة المؤتمر ، صفحة محليات ، العدد 938 . 2005 .
8. نجم ، حيدر . العراق يستأنف إيفاد البعثات الدراسية إلى الخارج ، الموقع جريدة الشرق الأوسط ، العدد 9863 ، تاريخ السحب 28 / 11 / 2005 .

**ثانياً - الكتب العربية :**

1. إبراهيم ، نعمة الله نجيب ، أسس علم الاقتصاد ، مكتبة الإسكندرية ، القاهرة ، 2006 .
2. الحبيب ، مصدق جميل . التعليم والتنمية الاقتصادية ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، 1981 .
3. داسكوبتا ، اجيit k . ترجمة الدكتور يحيى النجار ، النظرية الاقتصادية والبلدان النامية ، بغداد ، 2005 .
4. عبد الكريم ، عبد العزيز مصطفى ، كداوي ، طلال محمود. تقييم المشاريع الاقتصادية " دراسة في تحليل الجدوى الاقتصادية وكفاءة الأداء " ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، 1999 .
5. عطية ، عبد القادر محمد ، مقلد ، رمضان محمد أحمد . النظرية الاقتصادية الكلية ، جامعة الإسكندرية ، مصر ، 2005 .
6. النجار ، يحيى غني ، تقييم المشروعات دراسات الجدوى وتقييم كفاءة الأداء ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، بغداد ، 2006 .
7. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، قانون التعليم العالي والبحث العلمي الخاص بالبعثات الدراسية ، رقم 132 ، لسنة 1970 المعدل ، العراق .